



الهيئة العامة للصناعة  
PUBLIC AUTHORITY FOR INDUSTRY

٢٠١٥ / ٦٧ / ٤٩٢

الهيئة العامة للصناعة

Public Authority For Industry

مكتب الوزير

Minister-Office



20 APR 2015

قرار وزاري رقم ( ١٩ / 2015 )

بشأن اعتماد المواصفات القياسية الخليجية كمواصفات قياسية كويتية

وزير المالية ووزير التجارة والصناعة بالوكالة

بعد الاطلاع ...

- على المرسوم بالقانون رقم 128 لسنة 1977 في شأن التوحيد القياسي.
- وعلى القانون رقم 56 لسنة 1996 في شأن إصدار قانون الصناعة ولائحته التنفيذية المعدل بنظام التنظيم الصناعي الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ولائحته التنفيذية.
- وعلى القانون رقم 13 لسنة 2006 بشأن الموافقة على النظام الاساسي لهيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- وعلى قرارات المجلس الفني لهيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في اجتماعه الرابع والثلاثون المنعقد بتاريخ 24 ديسمبر 2014م.

**قـرـر**

**مادة أولى**

تعتبر مواصفات قياسية كويتية اختيارية، المواصفات القياسية الخليجية (المواصفات الاختيارية) وعددها 224 والواردة بالجدول المرفق بالقرار.

**مادة ثانية**

تلغى جميع القرارات السابقة بشأن اعتماد المواصفات القياسية الكويتية التي تتعارض مع هذا القرار.

Handwritten notes and signatures, including the name of the Minister of Industry and Commerce, and a circular stamp of the Public Authority for Industry.



الهيئة العامة للصناعة  
PUBLIC AUTHORITY FOR INDUSTRY

٢٠١٥ / ٦٧ / ٤٢٢

الهيئة العامة للصناعة  
Public Authority For Industry

مكتب الوزير  
Minister Office



20 APR 2015

### مادة ثالثة

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره وعلى الجهات المختصة تنفيذ ما جاء به من أحكام.

أنس خالد الصالح

وزير المالية

وزير التجارة والصناعة بالوكالة

رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة



Ref.: ٢٠١٥/ ٦٧ / ٤٢٢  
إشارة

Date: 3 APR 2015 التاريخ

I\_06412\_2015

12/04/2015

الموثر

معالي الأخ الفاضل / أنس خالد الصالح

وزير المالية

MOCI\_07643\_2015

وزير التجارة والصناعة بالوكالة

16/04/2015

رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة

بعد التحية ...

الموضوع: اعتماد المواصفات القياسية الخليجية

كمواصفات قياسية كويتية

نود الاحاطة بأنه بناءً على قرارات المجلس الفني لهيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في اجتماعها الرابع والثلاثون المنعقد بتاريخ 24 ديسمبر 2014م.

ووفقاً لمرسوم بالقانون رقم 128 لسنة 1977 في شأن التوحيد القياسي مادة 14 والتي تنص على "تتقيد المصالح الحكومية والهيئات والادارات والمؤسسات العامة في دفاتر شروطها وفي وثائق مشترياتها بالمواصفات القياسية الكويتية، ولا تعفى من هذا الالتزام إلا في حالات معينة بموافقة وزير التجارة والصناعة استناداً إلى مبررات تقدمها وتكون مقبولة لديه".

وعليه يسرنا أن نرفق لمعالكم القرار الوزاري بشأن اعتماد المواصفات القياسية الخليجية كمواصفات قياسية (مواصفات اختيارية) كويتية.



Ref.: .....إشارة

Date: .....التاريخ

والجدول أدناه يوضح عدد المواصفات القياسية المراد اعتمادها في القرار الوزاري:

م	اللجنة الفنية	المواصفات القياسية
1.	مواصفات المنتجات الكيماوية والغزل والنسيج	71
2.	مواصفات المنتجات الميكانيكية والمعدنية	21
3.	مواصفات المنتجات الكهربائية والإلكترونية	1
4.	مواصفات المقاييس	4
5.	مواصفات المنتجات الغذائية والزراعية	4
6.	مواصفات منتجات التشييد ومواد البناء	45
7.	مواصفات معدات إنتاج ونقل وتوزيع المياه	28
8.	مواصفات معدات توليد ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية	4
9.	مواصفات قطاع الأجهزة والمستلزمات الطبية	46
	المجموع	224

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،،

المدير العام بالتكليف

محمد فهد العجمي

المرفقات: المذكورة أعلاه



الهيئة العامة للصناعة  
PUBLIC AUTHORITY FOR INDUSTRY

٧٠١٥/ ٦٧ / ٤٩٢

الهيئة العامة للصناعة

Public Authority For Industry

مكتب الوزير  
Minister Office



2 0 APR 2015

قرار وزاري رقم ( ١٩ / 2015 )

## بشأن اعتماد المواصفات القياسية الخليجية كمواصفات قياسية كويتية

وزير المالية ووزير التجارة والصناعة بالوكالة

بعد الاطلاع ...

- على المرسوم بالقانون رقم 128 لسنة 1977 في شأن التوحيد القياسي.
- وعلى القانون رقم 56 لسنة 1996 في شأن إصدار قانون الصناعة ولائحته التنفيذية المعدل بنظام التنظيم الصناعي الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ولائحته التنفيذية.
- وعلى القانون رقم 13 لسنة 2006 بشأن الموافقة على النظام الاساسي لهيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- وعلى قرارات المجلس الفني لهيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في اجتماعه الرابع والثلاثون المنعقد بتاريخ 24 ديسمبر 2014م.

### قـرـر

#### مادة أولى

تعتبر مواصفات قياسية كويتية اختيارية، المواصفات القياسية الخليجية (المواصفات الاختيارية) وعددها 224 والواردة بالجدول المرفق بالقرار.

#### مادة ثانية

تلغى جميع القرارات السابقة بشأن اعتماد المواصفات القياسية الكويتية التي تتعارض مع هذا القرار.



الهيئة العامة للصناعة  
PUBLIC AUTHORITY FOR INDUSTRY

٤٠١٥/٦٧/٤٩٤

الهيئة العامة للصناعة

Public Authority For Industry

مكتب الوزير

Minister Office



20 APR 2015

### مادة ثالثة

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره وعلى الجهات المختصة تنفيذ ما جاء به من أحكام.

**أنس خالد الصالح**

**وزير المالية**

**وزير التجارة والصناعة بالوكالة**

**رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة**

نسخة:  
- مكتب المدير العام  
- نائب المدير العام  
- إدارة المواصفات والمقاييس

مبارك  
٤٠١٥/٦٧/٤٩٤